

التضخم يتجاوز ٢٢٪

احتكار القالة وضعف وزارة الصناعة والتجارة وراء ارتفاع الأسعار في اليمن

مثل الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المختلفة خلال السنوات القليلة الماضية أحد الظواهر الاقتصادية الخطيرة التي آلمت بالعديد من الاقتصاديات النامية والمتقدمة ومنها اليمن نتيجة لعوامل ومتغيرات مختلفة محلية وإقليمية ودولية، وتزداد خطورة هذه الظاهرة في اليمن كونها لم تقتصر على سلع معينة ومحدودة وإنما امتدت لتشمل غالبية السلع والخدمات، فضلاً عن ارتباطها بعوامل ومتغيرات هيكلية مرتبطة بجمود العرض الكلي من السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد وضعف مستوى تنافسية السوق المحلي إلى جانب العوامل والمتغيرات الطارئة.

الثورة/عبدالله الخولاني



متوسطة خلال الفترة، حيث بلغ متوسط التضخم السنوي في سلع التبع والقات ٤,٧٪ والسكن ٣,٧٪ والصحة ٥,٩٪ والتعليم ٤,٦٪، وسجلت سلع وخدمات الاتصالات معدلات تضخم سنوية متوسطة سالبة خلال الفترة بلغت -٠,٣٪ نتيجة التطورات التي شهدتها قطاع الاتصالات من ناحية وما يشهده هذا القطاع أيضاً من منافسة عالية بين مقدمي خدمة الاتصالات أسهمت في انخفاض أسعار الخدمة المقدمة لصالح المستهلك بخلاف بعض القطاعات التي تعاني من وجود نوع من الاحتكار فيها مثل قطاع استيراد المواد الغذائية.

أسباب ارتفاع الأسعار

ترجع الدراسات الحكومية ظاهرة ارتفاع الأسعار في اليمن إلى مجموعة من الأسباب والعوامل منها الأسباب الداخلية لظاهرة ارتفاع الأسعار والمتملة

في ضعف القدرات الإنتاجية للقطاعات الإنتاجية الأساسية وبالذات قطاعي الزراعة والصناعة فعلى سبيل المثال لم تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في اليمن نسبة ٦٪ خلال السنوات الماضية، كما أنهم عدم توفير المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية والاستراتيجية في تزايد حدة المضاربة على هذه السلع وبالتالي زيادة التضخم. وتشير الدراسة التي أعدها وزارة



البنك المركزي بالتحكم في إدارة السيولة المحلية وتخفيض معدلات نمو العرض النقدي بما يتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي ورفع كفاءة أدوات السياسة النقدية وبالذات تحرير أسعار الفائدة وتنويع وتطوير أدوات سوق النقد الأجنبي، وتحديث وتطوير نظام الدفعات المحلية وإعادة النظر في السياسة المالية الحالية بأبعادها المختلفة على نحو يجعل من السياسة المالية أحد محفزات الإنتاج والاستثمار من خلال تنمية الإيرادات الذاتية والحد من التهرب الضريبية وإعادة هيكلة النفقات العامة والحد من التوسع في النفقات الجارية، فضلاً عن الموازنة بين النفقات الاستثمارية والتشغيلية وتقليل اللجوء إلى فتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة وكذا دور مهام وزارة الصناعة والتجارة وأجهزتها ومكاتبها في الرقابة على مستويات وتحركات أسعار السلع والخدمات في الأسواق المحلية ومحاربة الاحتكار وتعزيز مرونة ودرجة انفتاح أسواق السلع والعمل، إلى جانب توسيع القدرة الاستيعابية للاقتصاد من خلال تدعيم الاستثمار وتنويع مصادر الدخل القومي وتسريع خطوات الإصلاحات الهيكلية الشاملة بغية تحسين بيئة الأعمال ورفع الإنتاجية في القطاع غير النفطي وإضفاء الحيوية على نشاط القطاع الخاص.

المعالجات

ولمعالجة ارتفاع الأسعار دعماً والتفكير إلى انتاج سياسة نقدية مساندة للحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار في اليمن من خلال قيام

ارتفاع الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية بـ ٥٤,٣ مليار ريال

ارتفعت الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية خلال شهر يونيو ٢٠١٢م بنحو ٥٤,٣ مليار ريال. وبينت إحصائية حديثة أن الودائع ارتفعت بنسبة ٣,٧٪ حيث ارتفعت إلى ١٥٢٢,٢ مليار ريال في يونيو ٢٠١٢م مقابل ١٤٦٧,٩ مليار ريال في مايو ٢٠١٢م. كما شهد إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية في نهاية ديسمبر ٢٠١١م ارتفاعاً بنسبة ٠,٩٪ عما كانت عليه في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١١م. وقالت نشرة التطورات المصرفية أن الودائع ارتفعت إلى ١٣٤٨,٦ مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠١١م من ١٣٣٧,٣ مليار ريال في نهاية أغسطس ٢٠١١م وبزيادة تقدر بـ ١٠,٣ مليار ريال. وكان تقرير حكومي أكد أن الودائع تمثل المصدر الرئيسي لموارد البنوك إذ تناهز نحو ٨٠,٢٪ من جانب الخصوم لتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وقد نمت بمتوسط سنوي ١٦,٦٪. وتظهر البيانات أن الودائع المصرفية نمت بنحو ٣٣,٥٪ عام ٢٠٠٧م ثم انخفضت إلى ١٧,٣٪ عام ٢٠٠٨م ثم إلى ٩٪ عام ٢٠٠٩. ومع ذلك فقد ارتفعت القيمة المطلقة للودائع عام ٢٠٠٩م بمقدار ١١٠ مليار ريال لتصل إلى ١٣٤٢,٥ مليار ريال.

٢,٢ مليار ريال إجمالي النفقات على الصيانة في الربع الأول

بلغ إجمالي الإنفاق الفعلي على نفقات الصيانة خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٢م نحو مليونين و٢١٠ ملايين ريال مقابل الربط المخطط لنفس الفترة والبالغ ١٢ و١٢ مليون ريال. وأظهرت وزارة المالية أنه تم تحقيق وفر في هذا البند بنحو مليونين و٨٠٢ مليون ريال. ووردت الحكومة ٢٠ ملياراً و٤٧ مليون ريال في ٢٠١٢م لنفقات الصيانة. وبلغ إجمالي نفقات الصيانة في عام ٢٠١١م نحو ٢٥ ملياراً و٥٨٠ مليون ريال.

١٢٩ ألفاً و ٣٣٧ طنًا كمية إنتاج بلادنا من الموز العام الماضي

بلغ إجمالي كمية إنتاج بلادنا من الموز خلال العام الماضي ٢٠١١م حوالي ١٢٩ ألفاً و ٣٣٧ طنًا مقابل ١٣٢ ألفاً و ٣٥٢ طنًا مسجلاً انخفاضاً وصل إلى حوالي ٤ آلاف و ١٥ طنًا وينسبة انخفاضاً بنحو ٢,٧٪. وأشارت البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للإحصاء الزراعي بوزارة الزراعة والري حصلت عليها الثورة إلى أن المساحة الزراعية لهذا المحصول بلغت ١٠ آلاف و ٢٤١ هكتاراً في ٢٠١١م مقابل ١٠ آلاف و ٣١٢ هكتاراً في العام السابق ٢٠١٠م مسجلة تراجعاً في المساحة تجاوزت ٧٢ هكتاراً وبنسبة نمو بالسالب ٠,٦٪.

وحسب البيانات فإن محافظة الحديدة جاءت في المركز الأول بين محافظات الجمهورية في كمية إنتاج محصول الموز العام الماضي وذلك بحوالي ٧٤ ألفاً و ٨٠٣ أطنان مقابل ٤٧ ألفاً و ١٢٠ طنًا في العام ٢٠١٠م. مسجلة زيادة في الكمية بلغت ٦٨٣ طنًا وبنسبة نمو ٠,٩٪. فيما سجلت المساحة ارتفاعاً من نحو ٦ آلاف و ٢٧٥ هكتاراً في ٢٠١٠م إلى ٦ آلاف و ٢٨١ هكتار مسجلة زيادة بنحو ١١ هكتاراً أي بمعدل نمو سنوي ٠,١٪. وجاءت ثانياً محافظة أبين في كمية إنتاج الموز العام الماضي حيث بلغت ١٢ ألفاً و ٣٣١ طنًا، مقابل ١٥ ألفاً و ٦٣٣ طنًا في العام السابق مسجلة تراجعاً بلغت حوالي ١٣ آلاف و ٤٠٢ طنًا وبنسبة نمو سنوي بالسالب وصلت إلى ٢,٧٪. وفي نفس الفترة سجلت مساحة إنتاج الموز في نفس المحافظ تراجعاً من حوالي ١٧٧ هكتاراً في ٦٣٣ هكتاراً وبتراجع ٨٤ هكتاراً وبنسبة انخفاض ١١,٧٪ في المساحة. فيما احتلت المرتبة الثالثة محافظة ذمار بكمية إنتاج للموز في ٢٠١١م بلغت حوالي ٧ آلاف و ٣٣٩ طنًا مقابل ٧ آلاف و ٣٦٧ طنًا في العام السابق ٢٠١٠م وبتراجع ٢٨ طنًا وبمعدل انخفاض ٠,٣٪. فيما سجلت المساحة الزراعية للموز في ذمار ٥٧١ هكتاراً مقابل ٥٧٣ في ٢٠١٠م.

مصدر الوقود الأحفوري من حيث الأهمية بعد النفط في الدول الأعضاء من منظمة أوبك، وبنسبة ٤,٤٪ من إجمالي استهلاكها للطاقة في عام ٢٠١٠. ويعتبر مصدراً رئيسياً للطاقة لدى بعض الدول الأعضاء مثل قطر، الجزائر، مصر. وتتميز الغاز الطبيعي عن بقية مصادر الوقود الأحفوري كونه نظيفاً صديقاً للبيئة، وأقل انبعاثاً لغازات الدفيئة بالمقارنة مع الفحم والنفط، وخالياً من مركبات الأوزون الضار بالصحة والشوائب الكبريتية، ومتوافراً بكميات كبيرة، وأمنًا ولاملاً بدرجة كبيرة للاستخدامات المنزلية.

في عام ٢٠٠٧ وقال التقرير إن ما تشهده صناعة الغاز الطبيعي في الدول العربية بشكل عام وفي الدول الأعضاء بمنظمة أوبك بشكل خاص من تطورات إيجابية، بشكل دعامة رئيسية في مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية في مجال الطاقة.

وتأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول أوبك في العام ١٩٦٨ وتجزئ انضمام أي دولة عربية إليها لشرط أن يكون النفط مصدر دخل مهم لها. ويعتبر الغاز الطبيعي

الغاز الطبيعي ما بين ٣٣٪ - ٥٠٪ وهي الجزائر، مصر، السعودية، وتونس، وأخيراً هناك الدول التي تقل فيها حصة الغاز الطبيعي عن ٣٣٪ من استخدام الطاقة، وهي سورية، العراق، والكويت.

وقال التقرير بلغ إجمالي احتياطات الدول الأعضاء في منظمة أوبك من الغاز الطبيعي بنهاية عام ٢٠١١ حوالي ٥٢,١٥ مليار متر مكعب، بما يعادل حوالي ٤,٢٧٪ من الاحتياطات العالمية المقدرة خلال الفترة نفسها بحوالي ١٩٣,٨٦ تريليون متر مكعب، في حين بلغت كميات الغاز الطبيعي المسوق في دول

٢٢,٦٪ من قطر ١٢,٤٪، ومصر ١٢,٢٪، وتستهلك هذه الدول الأربع حوالي ٧٣,٨٪ من إجمالي استهلاك الدول الأعضاء من الغاز الطبيعي، وفقاً لصحيفة الاتحاد الإماراتية.

وصنف التقرير الدول الأعضاء في منظمة أوبك، إلى ٣ فئات حسب الأهمية بالنسبة للغاز الطبيعي في إجمالي استهلاكها من الطاقة، فهناك دول يزيد حصة الغاز الطبيعي عن ٥٠٪ من إجمالي استخدامها للطاقة وهي البحرين، قطر، الإمارات، وليبيا.

محت الإمارات بالمركز الثاني في حجم استهلاك الغاز الطبيعي خلال العام الماضي، بنسبة ٢٣,٦٪ من إجمالي استهلاك الدول العربية المصدرة للنفط أوبك، وذلك بعد المملكة العربية السعودية التي شكل استهلاكها أكثر من ٢٥٪ من حجم استهلاك الدول الأعضاء في منظمة أوبك، بحسب تقرير أوبك.

وقال التقرير تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر دولة مستهلكة للغاز الطبيعي على صعيد الدول الأعضاء في منظمة أوبك، إذ تشكل أكثر من ٢٥٪ من إجمالي استهلاك الدول الأعضاء، وتليها الإمارات بنسبة

السعودية أكبر دولة مستهلكة للغاز الطبيعي في المنطقة.. والإمارات ثانياً

٥٣ مليار متر مكعب احتياطات الدول الأعضاء في منظمة أوبك بنهاية عام ٢٠١١م

مصدر الوقود الأحفوري من حيث الأهمية بعد النفط في الدول الأعضاء من منظمة أوبك، وبنسبة ٤,٤٪ من إجمالي استهلاكها للطاقة في عام ٢٠١٠. ويعتبر مصدراً رئيسياً للطاقة لدى بعض الدول الأعضاء مثل قطر، الجزائر، مصر. وتتميز الغاز الطبيعي عن بقية مصادر الوقود الأحفوري كونه نظيفاً صديقاً للبيئة، وأقل انبعاثاً لغازات الدفيئة بالمقارنة مع الفحم والنفط، وخالياً من مركبات الأوزون الضار بالصحة والشوائب الكبريتية، ومتوافراً بكميات كبيرة، وأمنًا ولاملاً بدرجة كبيرة للاستخدامات المنزلية.

في عام ٢٠٠٧ وقال التقرير إن ما تشهده صناعة الغاز الطبيعي في الدول العربية بشكل عام وفي الدول الأعضاء بمنظمة أوبك بشكل خاص من تطورات إيجابية، بشكل دعامة رئيسية في مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية في مجال الطاقة.

وتأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول أوبك في العام ١٩٦٨ وتجزئ انضمام أي دولة عربية إليها لشرط أن يكون النفط مصدر دخل مهم لها. ويعتبر الغاز الطبيعي

الغاز الطبيعي ما بين ٣٣٪ - ٥٠٪ وهي الجزائر، مصر، السعودية، وتونس، وأخيراً هناك الدول التي تقل فيها حصة الغاز الطبيعي عن ٣٣٪ من استخدام الطاقة، وهي سورية، العراق، والكويت.

وقال التقرير بلغ إجمالي احتياطات الدول الأعضاء في منظمة أوبك من الغاز الطبيعي بنهاية عام ٢٠١١ حوالي ٥٢,١٥ مليار متر مكعب، بما يعادل حوالي ٤,٢٧٪ من الاحتياطات العالمية المقدرة خلال الفترة نفسها بحوالي ١٩٣,٨٦ تريليون متر مكعب، في حين بلغت كميات الغاز الطبيعي المسوق في دول

٢٢,٦٪ من قطر ١٢,٤٪، ومصر ١٢,٢٪، وتستهلك هذه الدول الأربع حوالي ٧٣,٨٪ من إجمالي استهلاك الدول الأعضاء من الغاز الطبيعي، وفقاً لصحيفة الاتحاد الإماراتية.

وصنف التقرير الدول الأعضاء في منظمة أوبك، إلى ٣ فئات حسب الأهمية بالنسبة للغاز الطبيعي في إجمالي استهلاكها من الطاقة، فهناك دول يزيد حصة الغاز الطبيعي عن ٥٠٪ من إجمالي استخدامها للطاقة وهي البحرين، قطر، الإمارات، وليبيا.

محت الإمارات بالمركز الثاني في حجم استهلاك الغاز الطبيعي خلال العام الماضي، بنسبة ٢٣,٦٪ من إجمالي استهلاك الدول العربية المصدرة للنفط أوبك، وذلك بعد المملكة العربية السعودية التي شكل استهلاكها أكثر من ٢٥٪ من حجم استهلاك الدول الأعضاء في منظمة أوبك، بحسب تقرير أوبك.

وقال التقرير تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر دولة مستهلكة للغاز الطبيعي على صعيد الدول الأعضاء في منظمة أوبك، إذ تشكل أكثر من ٢٥٪ من إجمالي استهلاك الدول الأعضاء، وتليها الإمارات بنسبة

٢٢,٦٪ من قطر ١٢,٤٪، ومصر ١٢,٢٪، وتستهلك هذه الدول الأربع حوالي ٧٣,٨٪ من إجمالي استهلاك الدول الأعضاء من الغاز الطبيعي، وفقاً لصحيفة الاتحاد الإماراتية.

وصنف التقرير الدول الأعضاء في منظمة أوبك، إلى ٣ فئات حسب الأهمية بالنسبة للغاز الطبيعي في إجمالي استهلاكها من الطاقة، فهناك دول يزيد حصة الغاز الطبيعي عن ٥٠٪ من إجمالي استخدامها للطاقة وهي البحرين، قطر، الإمارات، وليبيا.

محت الإمارات بالمركز الثاني في حجم استهلاك الغاز الطبيعي خلال العام الماضي، بنسبة ٢٣,٦٪ من إجمالي استهلاك الدول العربية المصدرة للنفط أوبك، وذلك بعد المملكة العربية السعودية التي شكل استهلاكها أكثر من ٢٥٪ من حجم استهلاك الدول الأعضاء في منظمة أوبك، بحسب تقرير أوبك.

وقال التقرير تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر دولة مستهلكة للغاز الطبيعي على صعيد الدول الأعضاء في منظمة أوبك، إذ تشكل أكثر من ٢٥٪ من إجمالي استهلاك الدول الأعضاء، وتليها الإمارات بنسبة

٢٢,٦٪ من قطر ١٢,٤٪، ومصر ١٢,٢٪، وتستهلك هذه الدول الأربع حوالي ٧٣,٨٪ من إجمالي استهلاك الدول الأعضاء من الغاز الطبيعي، وفقاً لصحيفة الاتحاد الإماراتية.

وصنف التقرير الدول الأعضاء في منظمة أوبك، إلى ٣ فئات حسب الأهمية بالنسبة للغاز الطبيعي في إجمالي استهلاكها من الطاقة، فهناك دول يزيد حصة الغاز الطبيعي عن ٥٠٪ من إجمالي استخدامها للطاقة وهي البحرين، قطر، الإمارات، وليبيا.

محت الإمارات بالمركز الثاني في حجم استهلاك الغاز الطبيعي خلال العام الماضي، بنسبة ٢٣,٦٪ من إجمالي استهلاك الدول العربية المصدرة للنفط أوبك، وذلك بعد المملكة العربية السعودية التي شكل استهلاكها أكثر من ٢٥٪ من حجم استهلاك الدول الأعضاء في منظمة أوبك، بحسب تقرير أوبك.

وقال التقرير تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر دولة مستهلكة للغاز الطبيعي على صعيد الدول الأعضاء في منظمة أوبك، إذ تشكل أكثر من ٢٥٪ من إجمالي استهلاك الدول الأعضاء، وتليها الإمارات بنسبة

٢٢,٦٪ من قطر ١٢,٤٪، ومصر ١٢,٢٪، وتستهلك هذه الدول الأربع حوالي ٧٣,٨٪ من إجمالي استهلاك الدول الأعضاء من الغاز الطبيعي، وفقاً لصحيفة الاتحاد الإماراتية.

وصنف التقرير الدول الأعضاء في منظمة أوبك، إلى ٣ فئات حسب الأهمية بالنسبة للغاز الطبيعي في إجمالي استهلاكها من الطاقة، فهناك دول يزيد حصة الغاز الطبيعي عن ٥٠٪ من إجمالي استخدامها للطاقة وهي البحرين، قطر، الإمارات، وليبيا.

محت الإمارات بالمركز الثاني في حجم استهلاك الغاز الطبيعي خلال العام الماضي، بنسبة ٢٣,٦٪ من إجمالي استهلاك الدول العربية المصدرة للنفط أوبك، وذلك بعد المملكة العربية السعودية التي شكل استهلاكها أكثر من ٢٥٪ من حجم استهلاك الدول الأعضاء في منظمة أوبك، بحسب تقرير أوبك.

وقال التقرير تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر دولة مستهلكة للغاز الطبيعي على صعيد الدول الأعضاء في منظمة أوبك، إذ تشكل أكثر من ٢٥٪ من إجمالي استهلاك الدول الأعضاء، وتليها الإمارات بنسبة

مؤشرات اقتصادية

ارتفاع البلاتين والذهب مدعوما بالتوترات في جنوب أفريقيا وضعف الدولار

ارتفعت أسعار البلاتين لأعلى مستوى منذ أوائل يوليو أمس الإثنين بعد إندلاع أعمال عنف في جنوب أفريقيا المنتج الكبير للمعدن النفيس مما دفع الأسعار للصعود ٥٪ الأسبوع الماضي واذكى أكبر ارتفاع أسبوعي للبلاتين منذ فبراير. وقتل نحو ٤٤ شخصاً في اشتباكات بين الشرطة وعمال في منجم ماريكانا ثالث أكبر منجم للبلاتين في البلاد التابع لشركة لومين للتعدين. وارتفع البلاتين في السوق الفورية إلى ١٤٧٧,٥٠ دولار للأوقية (الأونصة) مسجلاً أعلى مستوى منذ الخامس من يوليو لكنه تراجع من مستويات مرتفعة بعدما بدأ العمال يعودون للعمل في المنجم.

وتنتج جنوب أفريقيا ٧٥ في المئة من الإنتاج العالمي للبلاتين ولذا فإن أي تهديد للإنتاج يمكن أن يؤثر بشكل بالغ على الأسعار. وينتج منجم لومين بقره ٦٠ ألف أوقية شهرياً. وارتفعت أسعار الذهب أيضاً أمس مع ضعف الدولار الذي تراجع ٠,١ في المئة أمام سلة من ست عملات أخرى. ولم يطرأ تغير يذكر على الذهب في السوق الفورية عند ١٦٦٤,٣٩ دولار للأوقية مقابل ١٦١٥,٥٩ دولار في أواخر التعاملات يوم الجمعة بينما هبط الذهب في الولايات المتحدة تسليم ديسمبر ٢,٥٠ دولار إلى ١٦٦١,٩٠ دولار للأوقية. وزادت الفضة ٠,٣ في المئة إلى ٢٨,١٢ دولار للأوقية.

اسعار النفط تتجاوز ١١٤ دولارا للبرميل مع شح الامدادات من بحر الشمال

ارتفع مزيج برنت متجاوزاً ١١٤ دولارا للبرميل أمس الإثنين مدعوما بشح الامدادات من بحر الشمال قبل إغلاق حقل نفطي بريطاني كبير لأعمال الصيانة ويتوقعات بارتفاع الطلب قبل حلول فصل الشتاء في نصف الكرة الشمالي. وسيتم إغلاق بوزارد أكبر حقل نفطي بريطاني الذي عادة ما يسهم في تحديد سعر خام برنت الشهر القادم حيث سيتوقف الإنتاج حتى منتصف



أكتوبر. ومن المنتظر أن ينخفض الإنتاج من حقول النفط الكبيرة في بحر الشمال بنحو ١٧ في المئة في سبتمبر مما يساهم في دفع الأسعار للصعود لكن النقص سيكون بشكل مؤقت ويتوقع التجار أن تنحسر الضغوط بعد استكمال أعمال الصيانة. وارتفع خام برنت تسليم أكتوبر ٧٧ سنتاً إلى ١١٤,٤٨ دولار للبرميل بعدما تراجع أكثر من دولارين يوم الجمعة في ظل توقعات بأن تستخدم الولايات المتحدة بعضاً من الاحتياطي النفطي الاستراتيجي، واستقر الخام الأمريكي الخفيف عند ٩٦,٠١ دولار للبرميل.

موسكو تدعو الاتحاد الأوروبي لرفع العراقيل من امام الصادرات الروسية

قال سيرغي لافروف وزير خارجية روسيا، إن بعض أعمال الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة والاقتصاد تعرقل التطور اللاحق لعلاقات روسيا مع الاتحاد. جاء ذلك في كلمته أمام اجتماع لسفراء فلندا في هلسنكي اليوم. وقال لافروف إن قائمة العراقيل التي تمنع تجويل التعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي معروفة جيداً. وهي حزمة الطاعة الأوروبية التي ترمز عليها إلى رفض الاتحاد الأوروبي وأعضائه من جانب واحد



الالتزامات المتفق عليها مع روسيا لمنع تدهور شروط الأعمال، وكذلك خطط الاتحاد الأوروبي لخط أنبوب الغاز عبر بحر قزوين، دون الأخذ بنظر الاعتبار القانون الدولي وكذلك مشكلة حماية البيئة، وأيضا بصورة عامة سعي الشركاء في الاتحاد من جانب واحد إلى إسقاط التغييرات القانونية على بلدان ثالثة. وأضاف الوزير الروسي إن المقصود هنا تلك الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي حول ضم الطائرات إلى نظام الكوتا التجارية، دون وجود قرارات لمنظمة الطيران المدني الدولية. كما تلقينا رغبة الشركاء، تضمنين الاتفاقية المبدئية بين روسيا والاتحاد الأوروبي شروطاً تفوق شروط انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية.

وحسب قوله، لا زالت هناك صعوبات في وضع أسس قانونية للتعاون في تسوية الالتزامات بسبب رفض بروكسل تطويرها على أساس المساواة. وقال - نتول على أنه بانضمامنا إلى منظمة التجارة العالمية سيبدأ (الاتحاد) بإزالة العراقيل أمام تصدير البضائع والخدمات وروس الاموال الروسية.

الدولار قرب أعلى مستوى في ٥ أسابيع أمام الين واليورو يرتفع مدعوما بارتفاع عائدات السندات الأمريكية

بحام الدولار قرب أعلى مستوياته في خمسة أسابيع أمام الين مدعوما بارتفاع عائدات السندات الأمريكية بينما زاد اليورو قليلاً وسط توقعات مستمرة باحراز صانعي السياسات بمنطقة اليورو تقدماً خلال الأسابيع المقبلة لمواجهة أزمة الديون. وصعد الدولار إلى ٧٩,٦٦ ين في مستهل التعاملات الاسبوعية قبل أن يتراجع إلى ٧٩,٥٠ ين بلا تغير يذكر عن الاغلاق السابق وسط بيع مبكر من المصدرين اليابانيين الذين عادوا من عطلات الصيف. وزاد اليورو ٠,١ بالمئة إلى ٩٨,٢٤ ين ليطال قرب أعلى مستوى في ستة أسابيع البالغ ٩٨,٤٢ ين الذي سجله يوم الجمعة. وأمام الدولار ارتفع اليورو قليلاً إلى ١,٣٣٠ دولار. وارتفع الدولار الاسترالي ٠,٢ بالمئة إلى ١,٠٤٥٠ دولار أمريكي متبعداً عن أدنى مستوى في ثلاثة أسابيع البالغ ١,٠٤١١ دولار الذي سجله يوم الجمعة ومدفوعاً بصعود أسواق الأسهم.